مجلة العلوم الإنسانية – المركز الجامعي علي كافي تندوف – الجزائر المجلد: 05 العدد : 02
ص ص 188-205 P-ISSN : 2571-9807 / E-ISSN : 2710-8244

المجتمع المدني المحلي كبديل لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

Local civil society as an alternative to local development in Algeria.

أ.رافيق بن مرسلي
كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بومرداس – الجزائر
rafikbenmorsli@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 10-03-2020 تاريخ القبول:22-12-2021 تاريخ النشر: 31-12-2021

الملخص:

لعل أبرز ما هدفت إليه هذه الدراسة هو توضيح الدور الذي تلعبه التنظيمات العرفية في عملية التنمية على المستوي المحلي في كافة أبعادها الاجتماعية الثقافية الاقتصادية والتربوية وحتى السياسية، فعملية التنمية المحلية هي عملية مستمرة وديناميكية وتشاركية بين الحكومة المركزية التي تقدم مختلف المساعدات المادية والمعنوية في سبيل تقدم المجتمعات المحلية وللحد من المشاكل التي يعاني منها المواطن ، وبين الفاعل الرئيسي الذي هو المواطن المحلي الذي يعد المحور الرئيسي في عملية التنمية المحلية .

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المجتمع المدني المحلي، منطقة القبائل.

Abstract:

The most important objective of this study is to clarify the role played by customary organizations in the development process at the local level in all their socio-cultural , economic and even political dimensions . The local development process is an ongoing , dynamic and participatory process between the central government , which provides various material and moral assistance for the progress of local communities and to reduce the problems suffered by the citizen , and between the main actor who is the local citizen which is the main focus of the local development process .

Keywords: Local development, local civil society, Kabylie region.

*المؤلف المراسل: رافيق بن مرسلي rafikbenmorsli@gmail.com

مقدمة:

قد يختلف مفهوم المجتمع المدني الذي هو مفهوم غربي بالتنظيم السائد في الجزائر منذ عقود وفي منطقة القبائل على وجه الخصوص التي تعتمد على التنظيم العرفي ثاجمعث، فحتى إن اختلفت التسمية من مجتمع مدني إلى تنظيم عرفي ثاجمعث التي ما هي إلا مكون من مكونات المجتمع الجزائري الامازيغي، إلا أن الغاية والهدف يبقي واحد وهو السعي لتحسين المستوي المعيشي للمواطن المحلي.

تمثل التنظيمات العرفية إحدى مؤسساته المجتمع الامازيغي الفعالة التي تلعب دور في تحسين الظروف المعيشية للسكان داخل القرية، انطلاقا مما تقدم ستحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف يساهم المجتمع المدني المحلي من خلال آلياته في تحقيق التنمية المحلية في منطقة القبائل ؟**

سنستعين في دراستنا هذه بالمنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة وذلك بغرض وصف المجتمع المدني المحلي وبنيته ومن ثم تحليل طرق عمله والقوانين التي تنظمه لجعله فاعل من فواعل تحقيق التنمية على المستوي المحلي.

1- التنمية المحلية: المفهوم، الأبعاد والفواعل الرئيسية.

1-1- مفهوم التنمية المحلية:

عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية سنة 1956 بأنها: " **مجموعة من المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي، باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير** ".[1]

تسعي التنمية المحلية حسب تعريف هيئة الأمم المتحدة إلى محاولة البعث بالمجتمعات المحلية من خلال جعل المبادرة والرغبة تنبعان منها ثم إيجاد قيادة محلية تشكل ركيزة في عملية التغيير، لأن وجود قيادة محلية سوف يضمن الاستمرارية من خلال قيادتها لعملية التغيير من جهة وعملية التنشئة من جهة أخرى ما يسمح بنقل ثقافة التغيير وخلق قادة المستقبل .

تعرف كذلك التنمية المحلية بأنها: " **عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية** ". [2]

تم الإشارة في فحوي هذا التعريف إلى أن التنمية المحلية هي عملية تبدأ من القاعدة، فمن اجل تحقيق تنمية شاملة لابد من الانطلاق من المجتمع المحلي والنهوض بمختلف القطاعات الحيوية التي من شأنها منح دفع في سبيل تقدم التنمية.

كما تشير التنمية المحلية لـ: " **عملية يمكن من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوي المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوي تلك المحليات بغية التوصل لتلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية إلى أعلى المستويات من الرفاه لتلك المجتمعات** ". [3]

يؤكد هذا التعريف على أن التنمية المحلية هي عملية مترابطة الجهود بين الحكومة والمواطنين على المستوي المحلي، وذلك عبر استغلال كافة الموارد المادية والكفاءات البشرية المتوفرة على مستوي الوحدة المحلية بغرض الرفع من المستوي المعيشي لهذه الأخيرة .

1-2- أبعاد التنمية المحلية:

تشير التنمية المحلية لعملية معقدة ومتعددة الفواعل، فنجاحها واستمرارها مرهون بتمسك فواعلها وقدرتهم على الاستمرار ، كما أن هذه الأخيرة لا تعنى ببعد واحد فقط بل تتعدد أبعادها

- البعد الاجتماعي:

في هذا المجال تسعي التنمية المحلية للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، وأساس التنمية الاجتماعية هو العنصر الإنساني بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، الإسكان والضمان الاجتماعي، وهي ما يمكن اختصارها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية. [4]

لقد انصب تركيز الجانب الاجتماعي على الفرد كفاعل مهم في عملية التنمية المحلية، سواء من حيث مشاركته في صياغة البرامج التنموية والمشاركة الفعالة في تجسيدها، فالفرد يبقي الركيزة الأساسية في عملية التنمية المحلية التي تنطلق منه و تعود الفائدة عليه .

- البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق تعزيز القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة إضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي بشكل يسمح بامتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من طرقات ومستشفيات ومدارس ...الخ، هذه الهياكل القاعدة إلى جانب كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لاستقطاب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة. [5]

- البعد الإداري:

التنمية الادارية هي تغيير الأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري كما ونوعا في كافة المجالات دون تحديد أو حصر لتتناسب مع التغيير الكمي والنوعي للسلع والخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع ، كما تعتبر التنمية الادارية هي كافة الأنشطة اللازمة لاختيار وتهيئة العناصر الادارية وإكسابها المهارات والقدرات والاتجاهات التي تؤهلها لأداء عملها بطريقة أفضل.[6]

هي مجمل التغيرات التي يمكن إدخالها على الجهاز الإداري لكي يتناسب والتغييرات التي تطرأ على الخدمات و السلع فالجهاز الادارى جهاز مرن يسعى إلى التجديد والتأقلم مع المتغيرات والبيئة المحيطة به والى الرفع من مهاراته و قدراته وذلك لتحسين الأداء والخدمات

- البعد السياسي:

تهدف التنمية المحلية لتحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب

الحاكمة واختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيو – تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، كما يتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثر فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفيا ، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ إمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل ربوع المجتمع، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر أقاليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها.

– **البعد البيئي:**

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، فتجاوز تلك الحدود يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات وانجراف التربة. [7]

1-3- فواعل التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية ليست عملية عشوائية، وإنما هي تشير لعملية عملية مخطط لها وتشاركية بين عدة فواعل من أهمها:

– **الجهات الحكومية:** التي يقع على عاتقا بدرجة أولى توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع الاستثمار.[8]

تسعي الجهات الحكومية إلى تقديم مختلف أنواع الدعم انطلاقا من إبداء رغبتها في إحداث التنمية على المستوي المحلي، وكذا دعم هذه الرغبة بالدعم المادي والفني لتحقيق برامج التنمية المحلية، كما يمكن للحكومة منح الوحدات المحلية خبراء لدعم برامج التنمية إلى غاية بروز قادة محليين يستلمون مهمة تطبيق البرامج وتجسيدها على أرض الواقع و خلق ثقافة الاستمرارية في التغير مع العمل على تنشئة قادة جدد لاستلام مهام الاستمرارية في التنمية المحلية .

- المواطن:

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ من مبادئ التنمية، حيث تستوجب رفع وعى أفراد المجتمع المحلى وتحسسيهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوي حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل علي إقناعهم بالحاجات الجديدة و تدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية، خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك.[9]

إن الفرد هو الفاعل الأساسي في عملية التنمية المحلية كونه هو الذي يعايش الأوضاع المحلية بمختلف مشاكلها وهو أدرى باحتياجاته، فالتنمية المحلية تسعي لإشراك المواطن المحلي كفاعل رئيسي وقوة بشرية فعالة، فهي لا تشركه لكي يقوم بتعداد مشاكله فقط لكنها تسعي إلى خلق ثقافة المشاركة البناءة من خلال اقتراحه لحلول ووضع برامج وخطط لتغير الواقع الذي يعيش فيه.

- المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على أنه: " **يتكون من الأبنية السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى التكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة** ".[10]

هي مؤسسات طوعية تعمل بصفة مستقلة من حيث التمويل والبرامج التي تعتمدها كما أنها تعمل بصفة مستمرة وهذا ما يميزها عن غيرها من الجمعيات المؤقتة والتي تظهر في مناسبات معينة أو لأهداف وأغراض محددة وتغيب عن الساحة بغياب سبب ظهورها.

يعرف كذلك على أنه: " **مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح و الادارة السليمة للتنوع والاختلاف** ".[11]

يسعي عادت هذا النوع من التنظيم إلى ملئ الفراغ الموجود بين الدولة والمجتمع مع مراعاة مجموعة أسس ومبادئ كالاحترام والتسامح.

- القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص على أنه: " **قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخر وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع و الخدمات) والادخار ويعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة من أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي** ".

إن القطاع الخاص فاعل رئيسي في الاقتصاد بصفة عامة وفي عملية التنمية المحلية بصفة خاصة فهو الذي يقوم عادت بخلق مشاريع ربحية، ما يعود بالفائدة لصاحب العمل وعلى المواطن المحلي كونه يخلق له فرص عمل وهو أيضا ذلك القطاع المعروف بسرعة أدائه وبجودة خدماته ما ينصب في منحي رفع المستوي المعيشي للمواطن المحلي .

2- التنظيم العرفي " ثاجمعث" كأحد فواعل المجتمع المدني في الجزائر.

يشكل المجتمع المدني بكل أطيافه شريكا أساسيا للدولة في تنفيذ سياساتها باعتباره ممثلا للقاعدة الشعبية التي ينبغي أن تساهم في بلورة سياسة الدولة وتجسيدها على ارض الواقع، حيث انه تعتبر الجمعيات الاجتماعية القروية لجان القرى احدي مؤسسات المجتمع المدني

التي تشارك بفعالية كبيرة في المحافظة على البيئة الريفية، من خلال مختلف القوانين العرفية الملزمة التي تحكم القرى منذ ألاف السنين والسارية حتى اليوم هذه القوانين التي تشهد على وجود ثقافة أصيلة في مجتمعنا الجزائري تنص على جملة من القواعد الآمرة التي تطبق تحت طائلة العقاب .

يعرف الحاج **محند أمقران** وهو كبير قرية بمنطقة برباشة بولاية بجاية" ثاجمعث" بكونها:" **السلطة الممتدة في الزمن التي تضمن استمرار القرية وممارسة الحقوق وأداء الواجبات كما يقتضيها الشرع والمصلحة العامة"**[12].

ثاجمعث هي تلك الهيئة التي تتخذ القرارات على مستوي القرية والتي تقوم برسم خطط تنموية كما تقوم بالإشراف على تجسيدها، وهي أيضا تعني بالفصل في الخلافات التي تنشب بين أفراد القرية كما تسعي للحفاظ على التراث المادي واللامادي للقرية لكي تتداوله الأجيال القادمة، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تداول على سدة حكم هذه التنظيمات فالذي يثبت نفسه وقدراته والمعروف بحنكته هو من يتولى قيادة القرية، شرط أن يلقي قبول من أغلبية سكان للقرية كون ثاجمعث تستمد قوتها من ولاء سكان القرية واتحادهم ودعمهم سواء في المشاركة في وضع الخطط التنموية أو في عملية تجسيدها .

تلعب هذه المؤسسة دورا أساسيا في الحياة القروية القبائلية فهي بالدرجة الأولى هيئة حكم وتشريع تقوم بالسهر على المصلحة العامة وتأدية الواجبات وحماية الحقوق، ثم هي هيئة قضائية تعود لها مهمة الفصل في النزاعات ومعاقبة المخالفين، وبعد ذلك فهي هيئة التنفيذية تلعب دور الشرطة في تطبيق ما تم الوصول إليه من أحكام وتوصيات، وجعلت منها هذه السلطات الواسعة التي تضطلع بها والمرتكزة على الوازع الذاتي لكل فرد أو مؤسسة تحظى باهتمام واحترام القبائلي الذي يري فيها أداة حريته وحمايته وتمثيله فهو كفرد يعد عنصر فاعلا فيها يتمتع في كنفها بكلمته على قدم المساواة مع غيره، وعليه فهو ليس فقط مسئول عليها، ويخضع جميع السكان لنظامها مهما كانت مكانتهم المهنية والاجتماعية خارج إطار القرية وفي كثير من الأحيان يساهمون قي تسيير ثاجمعث بشكل فعال.

تستمد المؤسسة مكانتها من إرادة المجموعة القروية التي تشكل وحدة لا تتجزأ وتخضع لقانون عرفي شفهي تتناقله الأجيال وتضيف إليه حسب الحاجات الجديدة، وتتجسد هذه الإرادة

الجماعية في الجمعية العامة للقرية أو اجتماع القرية – كما يسمى محليا – التي تنعقد دوريا وكلما استدعى الأمر ذلك، وتناقش فيها الموضوعات المطروحة بكل حرية قبل أن يؤخذ القرار الذي يلزم الجميع، ويعد حضور هذه الجمعيات العامة التي تعقد غالبا في أيام الجمعة إجباريا على كل ذكر بلغ الثمانية عشر، ويعتبر الإقصاء من الحضور أبشع العقوبات التي تلحق بالرجل إذا ارتكب مخالفة خطيرة، كما تتمتع الجمعية العامة للقرية بهيئة تنفيذية دائمة مختارة أو منتخبة تستند إليها مهمة الإشراف على الجمعية العامة ومتابعة التوصيات والقيام بتسيير خزينة القرية، هذه الهيئة التنفيذية تلعب دور الرئاسة التي تسند لشخص يطلق عليه تسمية " **أمين القرية** " يساعده مجموعة من المساعدين يمثلون مختلف عشائر أو عائلات القرية، فالمسؤولية في منطقة القبائل تكليف وليس تشريف والرجل الذي تسند إليه لا يتمتع بأي امتياز عن غيره وان كان من حيث الواجبات هو ليس كبقية سكان القرية، إذ تترتب عليه واجبات إضافية كأداء مهمته مجانيا، وعليه فان هذه المسؤولية تتطلب في الرجل الذي تسند إليه عدة شروط: كالنزاهة والأخلاق المشهود بها الإضافة إلى حسن التدبير والفصاحة.

2-1- خصائص التنظيم العرفي ثاجمعث :

للتنظيم العرفي عدة خصائص نذكر منها :

_ **تنظيم طوعي:** أي نشأة هذا التنظيم تكون بالرغبة الحرة للسكان القرى.

_ **الوحدة:** يتميز هذا النوع من التنظيم باتحاد أفرادها ما يمنحها الشرعية.

_ **الاستمرارية:** هو تنظيم ليس قائم على شخص بحد ذاته لكي يزول بموت الشخص، بل هو تنظيم للبرنامج والمسير الفعال وليس تنظيم أشخاص.

_ **إلزامية القرارات الصادرة عنها:** حيث بمجرد صدور القرار يصبح ساري المفعول على كل سكان القرية وكذا على سكانها المتواجدون بالخارج.

_ **الفعالية في الأداء:** يبرز ذلك من خلال البرامج التي تسطرها وكذا في عملية التجسيد.

_ الديمومة: فهو ليس ذلك التنظيم ألمناسباتي وإنما حاضر في كل الأوقات، وابرز مثال على ذلك الاجتماعات الطارئة التي تقوم بها ثاجمعث فهي تتابع عن كثب الأوضاع اليومية للسكان القرية.

_ تنظيم مرن: خاصة من حيث القوانين الشفهية في التسيير، فهي ليست جامدة وإنما مرنة وقابلة للتعديل حسب متطلبات الواقع والقضايا التي تكون بصدد دراستها والفصل فيها.

2-2- تكوين واجتماعات ثاجمعث وماليتها

- أسس و معايير انتقاء أعضاء التنظيم العرفي ثاجمعث.

ترتكز السلطة التنظيمية لمجلس لجنة القرية ثاجمعث على مجموعة من الممثلين الذين يتم اختيارهم بطريقة تقليدية خاصة، تتمثل في اختيار مجموعة من الممثلين على كل تشكيلة، بحيث أن مجلس لجنة القرية ثاجمعث يعكس سلطة اجتماعية لجميع التشكيلات الفرعية التي تتكون منها، وذلك عن طريق إدماج مجموعة من الممثلين من الرجال والشيوخ الذين يتمتعون بشخصية محترمة وبسلم اجتماعي يستجيب لنظرة المجتمع القروي وطموحاته (الكفاءة والمستوي الدراسي)، وهناك اعتبارات اجتماعية مختلفة تكون بمثابة مقاييس اجتماعية وأخلاقية لتحديد الممثلين في مجلس لجنة القرية ومنها: الاعتبارات الدينية التي تقوم على تفضيل الرجال المتدينين، ومنها كذلك اعتبارات أخرى التي تقوم على تفضيل بعض الأسر والأنساب العريقة، وهذا ما يمكنهم من القيام بنشاطهم التنظيمي والقيادي بسهولة كبيرة نتيجة تقبل المجتمع لسلطة ثاجمعث بحيث أن لشخصية الفرد الممثل لها دور كبير في فرض الرقابة الاجتماعية على جميع أفراد القرية.

- أنواع الاجتماعات التي تقوم بها ثاجمعث.

تجتمع الجمعية مباشرة بعد النداء وذلك يوم الجمعة عادة في المسجد أو في مكان واسع في القرية وفي بعض القرى تخصص أماكن خاصة تعقد فيها الجمعية، يقوم أكبرهم سنا وحكمة ويصلي على الرسول – عليه الصلاة و السلام – يعلم الناس بعد ذلك بغرض الاجتماع والهدف منه، ثم يتحدث كل من له رأي كل واحد يقترح رأي يخص إصلاح القرية وشؤونها

كبناء مسجد أو بئر أو طريق، وللجمعية العامة نوعين من الاجتماعات: اجتماع طارئ واجتماع عادي.[13]

أ : الاجتماع العادي:

من القرى من يجعل هذا الاجتماع مرة في كل شهر، مثلا يوم الجمعة الأخير من الشهر وبعضها في كل جمعة حسب عادات كل قرية.

يتمثل هذا الاجتماع العادي في تقديم الشكاوى من طرف السكان، كأن يختلف السكان أو يتعدى غنم احد على ارض شخص آخر أو اختلاف بين الجيران، فيتقدمان في هذا الاجتماع طالبين النظر في أمرهم ليتناقش أهل الرأي حول المسالة ويقررون ما يروه صوابا.

ب: الاجتماع الطارئ:

في حال ما نشب خلاف وصل إلى ذروته بين الأشخاص أو تعدي صريح على القرية أو على جامع أو على منابع المياه، هنا تجتمع ثاجمعث وجوبا ولا تنتظر تاريخ الاجتماعات العادية ويبلغ كل الأعضاء فورا ويحضر هذه الاجتماعات كل فرد بالغ 18 سنة.

2-3- مالية ثاجمعث ومجالات إنفاقها.

تقوم ثاجمعث في الجمعة الأخيرة من نهاية كل شهر بالاجتماع وجمع مبلغ معلوم تقدره ثاجمعث حسب الأوضاع التي تمر بها القرية وحسب المستوى المعيشي لكل عائلة، ويختلف المبلغ من فترة إلى أخرى، فمثلا في الفترة التي تلي موسم جني الزيتون تكون الأسر قد قامت ببيع جزء من المحصول ما يتيح لها تسدد المبلغ المحدد وفي فترات أخرى تنخفض قيمة المبلغ تبعا للظروف المادية أفراد القرية.

كذلك بالنسبة للأشخاص المغتربين الذين لا يعيشون في القرية لكنه يكون تحت قانون ثاجمعث فعليه أن يقدم مبلغا من المال في أي مشروع يقام لصالح القرية، إن رفض الدفع لأسباب غير معقولة يخرج صاحبه من قانون القرية ويقال عنه عبارة: اخرج من القرية " افغ اتدرث " أو " ثخطاث ثاجمعث " . [14]

وتستعمل هذه الأموال التي تجمع عادت في ما يلي ذكره:

_ بناء المساجد ومساعدة العائلات المعوزة .

_ إقامة ختان للأولاد أو أعراس عادة ما تكون جماعية.

_ شراء أواني وأفرشة تستعملها العائلات في الأعراس والجنائز.

_ شراء مواد غذائية خاصة القهوة والسكر وتقدم في الجنائز.

_ تعبيد الطرق و فتح طرق جديدة وتهيئة القرية من إنارة وأرصفة .

3- العلاقة بين التنمية المحلية والتنظيم العرفي ثاجمعث.

تكمن العلاقة بين التنمية المحلية والتنظيمات العرفية من خلال عدة نقاط أهمها:

3-1- علاقة التنمية المحلية بالتنظيمات العرفية من خلال تعريف كلي المصطلحين.

إن علاقة التنمية المحلية والتنظيمات العرفية من خلال تعريفهما يتجسد في كون التنظيمات العرفية هي تلك الوسيلة التي تحقق التنمية المحلية والتي تتصف بالاستمرارية والديمومة لهذه العملية كون أن الاستمرارية تتطلب خلق قيادة على المستوي المحلي أولا، من ثم تتراجع الدولة بشكل تدريجي مع الحفاظ على الرقابة فقط، وأيضا من خلال المجال المكاني فالتنمية المحلية تعنى برقعة جغرافية محددة شأنها شأن التنظيمات العرفية التي تتكون من مجموع أفراد وعائلات ينتمون إلى رقعة جغرافية محددة وحتى العلاقة تظهر من خلال هدف كلاهما ألا و هو السعي للحد وتقليل المشاكل التي يعاني منها الأفراد على المستوي المحلي والرفع من مستوي معيشتهم.

3-2- علاقة التنمية المحلية بالتنظيمات العرفية من خلال فواعل التنمية المحلية.

إن التنمية المحلية لا تقوم على ركيزة وفاعل واحد، ومن بين أهم فوعلها الأساسين المجتمع المدني الذي تندرج ضمنه التنظيمات العرفية الرسمية، أي تلك التي تملك ختم واعتماد ومقر،

وغير رسمية وهي التي تقوم بالدفع بعجلة التنمية وبعملية التوعية وكذا بالتنشئة، فالتنمية المحلية لكي تبدأ وتستمر لابد من قادة ومسيرين محليين لان الحكومة من الصعب عليها الوقوف على كل قرية، لذلك تقوم مؤسسات المجتمع المدني بخلق هذه القيادات المحلية على مستوي ثاجمعث، فالفرد هو الفاعل والركيزة الأساسية في عملية التنمية المحلية، بحيث أن عملية التنمية المحلية تنطلق من مشاكل الفرد وتعود عليه بالحلول فهو الانطلاقة والغاية في آن واحد.

3-3- علاقة التنمية المحلية بالتنظيمات العرفية من خلال أبعاد التنمية المحلية:

إن أبعاد التنمية المحلية متعددة ولعل علاقتها بالتنظيمات العرفية تبرز أكثر في البعد الاجتماعي حيث تلتقي التنظيمات العرفية بالتنمية في بعدها الاجتماعي في عدة جوانب، ولعل أهم ما يربطهما هي تلك العلاقة الموجودة بين أفراد ثاجمعث، فهي مثلا تلعب دور الوسيط حتى في مشاكل العائلات حيث تشهد منطقة القبائل بالأخص عدد قليل من القضايا داخل المحاكم، وذلك راجع كون ثاجمعث تعتبر بمثابة محكمة ابتدائية داخل القرية.

كما لها دور مهم في البعد السياسي من حيث تعبئة الجماهير، فثاجمعث تقوم بعملية التوعية والتنشئة كما أن لها مكانة خاصة عند المواطنين كونها جد قريبة منهم ما يمنحها ميزة القدرة على الإقناع، إذن ما يمكن قوله في مضمون العلاقة بين التنمية المحلية والتنظيمات العرفية أن هذه الأخيرة تعد إحدى ركائز التنمية المحلية.

4- واقع مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: قرية تيفردود أنموذجا.

إن التنظيم العرفي ثاجمعث منح للتنمية المحلية أحد الأسس التي يقوم عليه و ذلك من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها لخلق قادة على مستوي كل قرية وبلدية لكي يستلموا زمام التنمية على مستوي قراهم والذين يمكنهم أيضا المشاركة في المجالس المحلية المنتخبة.

قرية تيفردود هي أعلى قرية في منطقة القبائل، فهي تقع على ارتفاع 1179 متر عن سطح البحر يبلغ عدد سكانها 3700 نسمة من بينهم 1500 قاطن في القرية و1000 قاطن خارج الجزائر و1200 يسكن خارج القرية، يعيش سكان القرية بشكل رئيسي من التجارة والزراعة على نطاق صغير (زراعة محلية لسكان القرية وليس لخارج القرية)، ومن الثروة الحيوانية ،

اغلب سكان القرية يعملون كعمال يومين وتوجد فئة أخرى تنقسم بين إداريين، معلمين وأعمال حرة .[15]

الجمعية الاجتماعية (لجنة القرية تاجمعث):

إن لجنة القرية موجودة منذ عدة عقود وقد تحولت إلى جمعية ذات طابع اجتماعي سنة 1998 حيث أصبح لها طابع رسمي وفق قانون الجمعيات، هذه الجمعية تهتم بجوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية على مستوى القرية، وتسعي إلى تحسين نوعية الحياة فيها ودعم المحتاجين، وكذا تسهر لإحياء مختلف المناسبات التاريخية والتقليدية والدينية، وتسهر على تطبيق القوانين العرفية والانضباط داخل القرية وفق القوانين التي تصدرها ثاجمعث والتي يسري مفعولها على كل سكان القرية المتواجدين داخل ترابها وحتى المتواجدين خارج القطر الوطني، سعت ثاجمعث إلى وضع إجراءات صارمة تهدف إلى حماية البيئة وذلك من خلال وضع إجراءات فعالة لجمع النفايات وفرزها، وتدعو في كل مناسبة وكل اجتماع إلى التحلي بروح المسؤولية فيما يخص الحفاظ على منابع مياه الشرب وعدم التبذير.

يعقد اجتماع الجمعية العامة كل ست أشهر وذلك لإعطاء مخطط تقدم المشاريع والنتائج المتوصل إليها وكذا طرح جل المشاكل التي تعاني منها قرية تيفردود والتي تعرقل السير الحسن لمشاريعها التنموية وهنا يحق لكل أفراد القرية حضور الاجتماع وكذا انتقاد ومحاسبة جميع الأفراد المسئولين في حالة لم تسلم المشاريع في الوقت المعلن عليه، كما يمكن سحب الثقة والعضوية بكل شفافية وديمقراطية وهذا هو السبب الرئيسي في كون المشاريع تسيير في قرية تيفردود بوتيرة جد حسنة لأنه هناك رقابة ومحاسبة من قبل أفراد القرية . [16]

4-1- ميثاق الواجبات والالتزامات للانضمام إلى الجمعية الاجتماعية ثاجمعث لقرية تيفردود.

وضعت ثاجمعث لقرية تيفردود جملة من الواجبات والالتزامات للانضمام إلى ثاجمعث ومنحت لأعضائها عدة امتيازات وهي كالتالي:[17]

– احترام الميثاق الحالي والعقد الاجتماعي للقرية.

– الالتزام بالمساهمات.

– المشاركة في كل الاجتماعات العامة وفي الجنازات.

– المشاركة في الأعمال التي تنصب في مصلحة الجميع.

– احترام اللوائح التي تحكم تشغيل المعدات الموجودة والتأكد من أنها محمية.

– امتلاك سلوك يعزز الاحترام والسلام والهدوء داخل القرية.

– ضمان ملكية الأماكن باستمرار وحماية البيئة الطبيعية للقرية.

– دفع الغرامات.

4-2- الانجازات التي جسدتها ثاجمعث لقرية تيفردود.[18]

من بين الانجازات التي قامت بها ثاجمعث في قرية تيفردود ما يلي:

1: بناء مكان مخصص لوضع النفايات المنزلية وتكوين خلية لفرز النفايات على مستوى القرية.

2: بناء مقر لثاجمعث مع الحفاظ و ترميم المقر القديم لها ليظل كمعلم من معالم قرية تيفردود.

3: دورية عمليات التشجير.

4: بناء مسجد القرية.

5: تعبيد الطريق الرابط بين القرية والقرى والبلديات المجاورة.

6: تعبيد المداخل والممرات الموجودة بين منازل القرية ومنحها لمسة عصرية.

7: إدخال تعديلات ولمسة عصرية على منابع المياه للقرية.

8: إنشاء متحف صغير داخل القرية و تعليق عدة لوحات فنية في أزقة القرية وإنشاء نصب تذكاري في وسط قرية تيفردود.

9: تنظيم عدة تظاهرات مثل رأس السنة الأمازيغية والمولد النبوي الشريف والاحتفال بعيد المرأة وكذا اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة.

10: إنشاء حضانة وملعب ومسبح صغير.

11: بناء مقهى لشباب القرية وبناء مساحات لجذب السياح.

الخاتمة:

إن الهدف الرئيسي من ما سبق هو تحليل وفهم مساهمة المجتمع المدني المحلي في تفعيل آليات التنمية المحلية في منطقة القبائل، حيث تعد ثاجمعث من بين مؤسسات المجتمع المدني الجزائري الذي لها خصوصيات وطابع يميزها، وهي تلعب دور محوري في عملية التنمية المحلية من خلال قيامها بعملية تنشئة القيادة المحلية التي تستلم مهام إيجاد حلول لمشاكل المواطن المحلي، كما أن ثاجمعث لا تكتفي بذلك فقط بل توجه شباب القرى للمشاركة في المجالس المحلية المنتخبة بغية كسب دعم هذه الأخيرة، وبالتالي تمنح لها دعم سواء مادي أو حتى معنوي.

أعطت ثاجمعث في قرية تيفردود بولاية تيزي وزو والنتائج التنموية التي وصلت إليها مثالا يحتذى به في النموذج الديمقراطي المعتدل، وذلك من خلال عملية انتخاب أعضاء ثاجمعث بطريقة ديمقراطية ومن خلال التداول على السلطة، و هذا يدل على مدي شفافية عملية الاقتراع، كما أن الديمقراطية المعتدلة تظهر من خلال إمكانية المسائلة والمحاسبة وذلك من خلال اجتماع الجمعية العامة الذي يتم فيه توجيه أسئلة شفوية لأعضاء ثاجمعث، مع إمكانية سحب الثقة قبل نهاية عهدة الأعضاء المنتخبين والقيام بانتخابات مسبقة أين يتولى كبار السن المستشارين مهمة تسيير أمور القرية إلى غاية إجراء الانتخابات.

ختاما ندرج مجموعة من النتائج توصلنا إليها على النحو التالي :

_ إن التنمية المحلية هي عملية متشعبة الأطراف ومعقدة إلا أن المواطن المحلي يبقي أهم فواعل.

_ من بين أهم المهام التي تقوم بها ثاجمعث هي تكوين وتنشئة المسير المحلي الذي يعد ركيزة التنمية المحلية .

_ إن دور ثاجمعث ليس فقط اجتماعي ، بل يمتد حتى إلى المجال السياسي عن طريق تنشئة قادة والمواطنين بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، ومن خلال تبسيط البرامج للمواطنين الأكبر سنا لكي يتسنى لهم انتقاء الممثل الأنسب الذي يمكن أن يلبي مطالبهم ويحل مشاكلهم .

_ حتى وان اختلفت التسمية من مؤسسات المجتمع المدني إلى ثاجمعث، إلا أن هذه الأخيرة ما هي إلا مكون من مكونات المجتمع الجزائري الامازيغي .

الهوامش:

[1] – عبد اللطيف رشاد أحمد ، **التنمية المحلية** ، (القاهرة ، دار الوفاء لدنيا النشر والتوزيع 2011)، ص 20 .

[2] – عبد الرزاق محمد الدليمى، **الإعلام و التنمية** (ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2012)، ص 24 .

[3]– **المرجع نفسه**، ص 15 .

[4]– خيضر خنفري ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق** ،(أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2011)، ص ص 20–21 .

[5]– كمال بودانة ، **أثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية** ، (رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 . 2014) ، ص 83 .

[2]– موسي اللوزي ، **التنمية الادارية المفاهيم الأسس التطبيقات**، (ط 1، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2002)، ص 45 .

[7]– أحمد غريبي ، "أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر" ، (**مجلة البحوث والدراسات العلمية** ، عدد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المدية ، أكتوبر ، 2010) ، ص 43 .

[8]– حسين عبد القادر ، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية** ، (شهادة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2011 – 2012 ،) ، ص ص 63 – 64 .

[9]– محمد خشمون ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، (رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، 2011) ، ص 201 .

[10]– ليلي علي ، **المجتمع المدني العربي قضايا الموطنة وحقوق الإنسان** ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 2007) ص 11 .

[11] مدحت محمد أبو النصر ، **إدارة منظمات المجتمع العربي**، (القاهرة : إشراك للنشر والتوزيع ، 2007) ، ص 71 .

[12]– ثاجمعث مؤسسة قبلية تلعب دور القاضي في الجزائر، **جريدة البيان**، 7 اوت 2002، في www.albayan.ae.%2Fone-world%2F2002-08-07-1.344078

[13]– منيرة أيت صديق، **المرأة الريفية وفعاليتها في توظيف المقدس السحري**، (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2000 / 2001)، ص 44 .

[14] – **المرجع نفسه**، ص 45 .

[15] – محند وعمر سعدلي، **محاضرة بعنون : تضامن المواطن في العمل**، فندق هوليداي ان، الجزائر العاصمة ، الجزائر، (20 مارس 2018)، ص 4 .

[16] – مقابلة مع السيد نافع ايت هادي، عضو ثاجمعث قرية تيفردود ، الجزائر ، 18 أفريل 2020 .

[17]– الجمعية الاجتماعية لقرية تيفردود، **ميثاق قرية تيفردود** ، ص ص 2 4 .

[18]– مقابلة هي السيد يحي هني رئيس الجمعية الثقافية كمال امزال والسيد سعددي صالح عضو سابق في الجمعية الاجتماعية ، الجزائر ، 18 أفريل 2020.